

مسودة مبادئ تفاعل أصحاب المصلحة مع عائلات المهاجرين المفقودين

دعوة لإرسال تعليقات

يُعدّ "مشروع اللجنة الدولية الخاص بالأشخاص المفقودين" في الوقت الحالي مجموعة مبادئ توجيهية بشأن التفاعل مع عائلات المهاجرين المفقودين.

ونحن ندعو جميع الأطراف المهتمة إلى تقديم تعليقاتهم المكتوبة على هذه المبادئ التوجيهية.

هذه التعليقات:

- ينبغي أن تُرسل إلكترونياً إلى عنوان البريد الإلكتروني المخصص لذلك: missingpersonsproject@icrc.org
- ينبغي أن يوضع العنوان التالي في خانة موضوع الرسالة الإلكترونية: Principles on Stakeholder Interaction with Families of Missing Migrants – comments
- ينبغي أن تكون في وثيقة واحد لا تزيد عن صفحتين، ويُوضح بالتحديد الفقرات التي تتعلق بها التعليقات.
- يجب أن تكون بالإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو العربية أو الروسية.

الموعد النهائي

- يجب أن ترسل التعليقات بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

عن مشروع اللجنة الدولية الخاص بالأشخاص المفقودين ([leaflet](#) and [video](#))

للكمالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) مهمة تمتد إلى زمن بعيد وخبرة 150 عامًا في البحث عن المفقودين ولم شمل العائلات التي تشتت شملها. وقد أطلقت اللجنة الدولية "المشروع الخاص بالأشخاص المفقودين" في عام 2018، اقتناعًا منها بضرورة تضافر القوى على مستوى عالمي لتحسين الاستجابة العالمية لمعالجة مأساة المفقودين وأقاربهم. تسعى هذه المبادرة، بالشراكة مع أطراف فاعلة أخرى، إلى جمع خبراء وممثلي العائلات وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين من جميع أنحاء العالم من أجل بناء توافق في الآراء بشأن أفضل الممارسات، وتعزيز المعايير التقنية القائمة وتطوير معايير جديدة، عند الضرورة.

مسودة مبادئ تفاعل أصحاب المصلحة

مع عائلات المهاجرين المفقودين

مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاص بالأشخاص المفقودين

الديباجة

تعرض هذه الوثيقة مجموعة من المبادئ لتوجيه أصحاب المصلحة في تفاعلها مع عائلات المهاجرين المفقودين^{1,2}. ويقصد بالمهاجر المفقود هنا أي شخص تجهل عائلته مصيره ومكان وجوده أثناء مسيرة الهجرة. وبالتالي يشمل مصطلح "المهاجر المفقود" الأشخاص الأحياء والأموات. وتهدف هذه المبادئ إلى تيسير التفاعل بين العائلات ومجموعة من واسعة من أصحاب المصلحة بما فيها الدول وأجهزتها المتنوعة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأفراد المجتمع المدني مثل جمعيات عائلات المفقودين. ويفترض أن تكون العائلات هي الأطراف الفاعلة الرئيسية في تلبية احتياجاتها باعتبارها أطرافاً فاعلة رئيسية تحظى بدعم الآخرين. ويشمل ذلك كل العناصر المتعلقة بكيفية تعاون أصحاب المصلحة مع العائلات ومشاركتها مشاركة أكثر فاعلية في عملية جمع وتحليل

- 1- لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للفظ "المهاجر" في القانون الدولي. وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللاجئيين كل الأشخاص الذين يغادرون ديارهم أو يفرون منها بحثاً عن الأمان وأفضل الفرص والذين قد يواجهون الخطر ويحتاجون للحماية أو المساعدة الإنسانية. وقد يكون المهاجرون عمالاً أو طلاباً و/أو أجانب تعتبرهم السلطات العامة مهاجرين غير نظاميين. وقد يكونون أيضاً من اللاجئيين أو طالبي اللجوء و/أو أشخاصاً عديمي الجنسية.
- 2- الشخص المفقود هو عامة شخص يجد نفسه في مكان يجهله أقاربه وأعلن عن فقدانه، استناداً إلى معلومات مؤكدة، طبقاً للقانون الوطني ذي الصلة بنزاع مسلح دولي أو غير دولي، أو حالة من العنف الداخلي أو الاضطرابات أو الكوارث الطبيعية أو أي حالة قد تتطلب تدخل السلطة المختصة التابعة للدولة. (المبادئ التوجيهية للجنة الدولية للصليب الأحمر/ قانون نموذجي عن المفقودين:

<https://www.icrc.org/en/dpdocument/guiding-principles-model-law-missing-model->

(law

ونقل المعلومات التي تكشف مصير وتحدد مكان وجود المهاجرين المفقودين وتلبية احتياجاتهم الأخرى.

والمبادئ محكومة بالحاجة إلى مواجهة الآثار العديدة التي تثقل كاهل عائلات المفقودين، بما في ذلك حالة الشك المدمرة الناجمة عن الجهل بمصير القريب العزيز. فاختفاء أحد الأقارب يمكن أن تكون له آثار هائلة على أحوال العائلة، بما يحمل ذلك من آثار عاطفية ونفسية ومادية وثقافية واجتماعية يمكن أن تقوّض القدرة على التحمل. والجدير بالذكر أن تجربة التعاون مع عائلات المفقودين في سياقات أخرى، لاسيما في حالات النزاع المسلح، يمكن أن تساعد على تيسير التعاون مع عائلات المهاجرين المفقودين. لكن معالجة مشكلة الأشخاص المفقودين أثناء الهجرة مسألة معقدة لأن العائلات غالباً ما تكون منفصلة عن بعضها بعضاً نظراً لبعدها المسافات والحواجر اللغوية والثقافية في البلدان التي اختفى فيها أقاربها وبسبب أولئك الذين لديهم معلومات يمكن أن تساعدوا. وتكون العائلات في كثير من الحالات مهاجرة هي نفسها، وتعاني غالباً من الضعف في بلد الإقامة.

وتشمل المبادئ أفضل الممارسات المتمثلة في الأساليب التقنية المتبعة لتلبية الاحتياجات الضخمة لعائلات المهاجرين المفقودين. وتتوافق هذه المبادئ أيضاً مع المعايير القانونية الدولية ذات الصلة والتزامات الدول بحقوق الإنسان. وعلى هذا النحو يتعين على كل الأطراف دمجها في ممارساتها إلى أقصى حد ممكن بالرغم من قلة الموارد المتاحة. ويمكن أن تكون المبادئ أيضاً دعامة للمناصرة لدى الدول وإذكاء الوعي على نطاق أوسع. وتتضمن المبادئ أساليب عملية لتنفيذ الهدف 8 من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الملزم للدول المائة والأربع والستين التي اعتمدهت "لإنشاء قنوات تنسيق عبر وطنية عن المهاجرين المفقودين".³

ويدخل في جوهر المبادئ الاعتراف للعائلات بالحاجة إلى معرفة مصير ومكان وجود أقاربها المفقودين بالتوافق مع الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني ("حق المعرفة") والقانون الدولي لحقوق الإنسان ("الحق في معرفة الحقيقة"). وعلى نفس القدر من الأهمية يأتي مبدأ "عدم إلحاق الضرر" الذي يحتم على الأطراف الفاعلة السعي إلى الامتناع عن إلحاق المزيد من الضرر والمعاناة بتصرفاتها والاستناد إلى هذا المبدأ في كل التفاعلات مع العائلات.

3- الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، يوليو/تموز 2018:

https://refugeesmigrants.un.org/sites/default/files/180711_final_draft_0.pdf

وفي وثيقة منفصلة وأكثر طولاً وردت المبادئ مرفقة بنماذج عن الكيفية التي جرى بها تطبيقها في عدد من الحالات.

المبادئ

1- العائلات وخبرتها مسألة مركزية في كل الجهود

يتعين على الأطراف العاملة تلبية الاحتياجات الخاصة بالمهاجرين المفقودين أن تضع خبرات وتجارب ومعارف عائلاتهم في صلب كل التحريات. وبالتالي يجب التركيز على العائلات في عملية حل المشكلة مع ضمان أمنها وسلامتها في كل الجهود المبذولة لتلبية حاجاتها. وينبغي أن يشمل ذلك أكثر من جهود ضمان المشاركة الفعلية للعائلات في تحديد وتنفيذ جميع الإجراءات ذات الصلة بالبحث عن المفقودين والاستجابة لاحتياجاتها على نطاق أوسع. ويتطلب ذلك مساعدة العائلات على فهم المسارات العالية التقنية غالباً وضمن حصولها على كل المعلومات المفيدة أثناء عملية البحث، بما في ذلك زيارة المقابر حيثما أمكن. وفي الحالات التي يجري فيها البحث بقيادة أطراف أخرى، يجب تمكين العائلات من تقديم وتلقي المعلومات. ويجب أيضاً احترام حق العائلات في عدم المشاركة إذا رغبت في ذلك.

2- فهم واحترام السياق الثقافي

يجب احترام العادات الثقافية أثناء أي تفاعل مع عائلات المفقودين. وقد تشمل هذه العادات الجوانب الثقافية والدينية ذات الصلة بالحداد والأحزان وعادات الدفن والقواعد المرتبطة بدور المجتمع عند اختفاء أحد الأشخاص (الزوجة أو الأرملة على سبيل المثال) أو الوصم بالعار. وقد تكمن أفضل الطرق من حيث الممارسة في ضمان المشاركة في التفاعلات من جانب أشخاص لهم ثقافة مشتركة وأفراد عائلات أخرى متضررة في الحالات المثلى.

3- تحديد المفهوم الواسع للعائلة

يجب أن يكون تعريف العائلة مطاطياً وأن يتماشى مع تنوع الثقافات والسياقات وأن يراعي التبعية العاطفية الممتدة والقبول المتبادل للعلاقات. وعلى هذا النحو لا ينبغي أن يقتصر التعريف على المفهوم البيولوجي الصرف (بدلاً عن المفهوم الاجتماعي). فكل الأطفال الذين هم جزء من العائلة، بغض النظر عن وضعهم القانوني، يجب اعتبارهم أفراداً من العائلة. ولما كان المهاجرون ينفصلون غالباً عن عائلاتهم فترات زمنية طويلة ويقيمون علاقات اجتماعية مع زملائهم في العمل فلا بد من الاعتراف بأهمية دور هؤلاء، رغم عدم انتمائهم للعائلة، من حيث الإبلاغ عن الاختفاء وتقديم معلومات تساعد على البحث عن المفقودين وتحديد هويتهم. ويجب إيلاء عناية خاصة للتعامل مع العائلات المتفرقة التي قد تكون لديها وجهات نظر متضاربة أو احتياجات مختلفة.

4- السعي إلى تحديد هوية عائلات المفقودين والموتى

كي يتسنى للعائلات التعاون والمشاركة في عمليات الاستجابة لاحتياجاتها، لا بد من تحديد هويتها أولاً. وعلى الدول الملتزمة قانوناً بالبحث والتحقيق، بل وأيضاً على المجتمع المدني الذي يسعى إلى التعاون مع العائلات ومن أجلها، إعطاء الأولوية للتواصل مع العائلات وإشعارها حيثما أمكن. ويتعين على الدول والأطراف الأخرى المتعاونة مع العائلات أن تبدأ عملية البحث ليس فقط عند العثور على أحد الأشخاص حياً مجهول الهوية أو عند العثور على جثة ما، بل يجب أن تكون استباقية في جمع المعلومات من عائلات الأقارب المفقودين لغرض البحث المشروط بالبيانات المناسبة وحماية الخصوصية.

5- بناء الثقة مع العائلات كأساس للعمل مع المفقودين

يتعين على جميع الأطراف الساعية إلى التعاون مع عائلات المهاجرين المفقودين أن تفعل ذلك على أساس الثقة التي تضعها فيها العائلات كشرط مسبق للتعاون.

6- مساعدة العائلات على المطالبة بحقوقها

يمكن فهم العلاقة بين عائلات المهاجرين المفقودين والأطراف التي تسعى إلى مساعدتها على تلبية احتياجات أفراد العائلات باعتبارهم أصحاب الحق، إذ يمكن الاستجابة للكثير من الاحتياجات المعبر عنها من خلال ضمان الحقوق. وعلى هذا النحو، يجب على كل

الأطراف الساعية إلى ضمان إطلاع العائلات على حقوقها ومساعدتها على المطالبة بهذه الحقوق.

7- احترام تصور العائلات لمصير المفقودين

يجب على الأطراف التي تتعاون مع العائلات أن تسعى دائماً إلى فهم واحترام تصورات العائلات لمصير المفقودين، حيثما أمكن.

8- ضمان الموافقة المسبقة في أي تعاون مع العائلات

يجب الحصول على موافقة حرة ومسبقة ومحددة من العائلات قبل أي تعاون معها أولاً، وذلك كجزء لا يتجزأ من أسلوب "عدم إلحاق الضرر" الذي تحفظه هذه المبادئ. ويجب النظر إلى هذه الموافقة كمسار يقوم على الثقة والشفافية وليس كحدث من الأحداث. ويمكن معالجة الكثير من المسائل المتعلقة بالموافقة من خلال توسيع مشاركة العائلات. أما فيما يخص الأطفال، فإن الموافقة المسبقة يجب الحصول عليها حسب قدرة الطفل ونضجه. وينبغي تكييف الإجراءات لتمكين الطفل من المشاركة الكاملة في جميع مراحل البحث وفق مصالحه المحددة العليا ورغباته ومشاعره.

9- حماية البيانات الشخصية وضمان استخدامها المشروع

تعد حماية البيانات الشخصية جزءاً لا يتجزأ من حماية حياة العائلات وسلامتها وكرامتها. ويجب عند معالجة⁴ البيانات الشخصية، احترام مبادئ حمايتها، مثل الأمانة والشرعية التي تستوجب الارتكاز على أساس قانوني لعمليات المعالجة والتصرف في البيانات الشخصية فقط بالطرق التي تتوقعها العائلات معقولة.

وعند جمع البيانات من العائلات لا بد من الحصول على موافقتها المسبقة. ويشمل ذلك مبدأ الشفافية الذي يستوجب، على الأقل، تزويد أفراد العائلات عند جمع البيانات، بأدنى قدر من المعلومات عن كيفية معالجتها. ولما كان الأشخاص المفقودون غير قادرين على الموافقة بحرية وبشكل مسبق على جمع البيانات الشخصية واستخدامها، فإن ثمة حاجة للاعتماد على المصلحة العامة أو المصلحة ذات الأهمية الجوهرية. ويجب أن تكون المعلومات المتعلقة بأي طفل وهويته مشمولة بإجراءات الحماية الإضافية عند جمع المعلومات والبيانات وتخزينها ونقلها.

4- تشير المعالجة إلى جمع البيانات وتخزينها ونقلها واستخدامها.

وثمة أيضا حاجة إلى احترام المبادئ الأخرى ذات الصلة بالغرض من تقييد البيانات وتقليلها إلى الحد الأدنى والحد من تخزينها وضمان الأمن والمساءلة.

10- حماية العائلات

قد تتلقى عائلات المفقودين تهديدات من نوع خاص وتكون بحاجة للحماية. ويعد ضمان الحفاظ على أمنها واجباً تتحمله الدولة التي تقيم على أراضيها ويمكن علاوة على ذلك أن تتلقى دعم أطراف أخرى. وأثناء التفاعل مع العائلات يجب احترام ودعم استراتيجيات الحماية الخاصة بها كما يجب أن تستند التفاعلات إلى تحليل السياق المعني بالأمر. ويجب أن تأخذ هذه المسألة في الاعتبار أن أفراد العائلات هم من المهاجرين أنفسهم وأن إقامتهم غير نظامية في البلد الذي يوجدون فيه.

11- أسلوب مستنير لمراعاة الصحة العقلية والنفسية: تقليل خطر إحداث الضرر والوصم بالعار

يجب أن تكون الجهات المتعاونة مع العائلات واعية بالعواقب النفسية والاجتماعية المترتبة على فقدان أحد أفرادها لأن الكثير من أفراد العائلة يعانون من الكرب النفسي الشديد. ويشكل الجهل بمصير القريب العزيز وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية عاملاً محفوفاً بالخطر من جراء أحوال الصحة العقلية والصعوبات النفسية. وعلى هذا النحو:

- يجب السعي من خلال كل جهد لتلبية احتياجات العائلات إلى دعم جهودها في البحث عن المفقودين كهدف رئيسي.
- عندما يشتد ويحتد الكدر النفسي لا بد من إحالة العائلات إلى خدمات الصحة العقلية المتخصصة المُلمّة باحتياجاتها الخاصة حيثما أمكن. وإذا تعذر وجود مثل هذه الخدمات في بعض الحالات، ينبغي تطوير القدرات التي تفي بهذا الغرض.
- يجب على الجهات المستجيبة للاحتياجات أن تكون واعية بالآثار الاجتماعية مثل الوصم بالعار وأن تعمل على تخفيف هذه الآثار.
- يجب إيلاء عناية خاصة إلى اتباع طريقة مستنيرة في العمل تراعي الجوانب العقلية والنفسية منذ لحظة إخراج الجثث من القبر حتى الإشعار بتحديد هوية المتوفى وإعادة الرفات إلى العائلات. وفي هذه الأوقات يجب وضع أساليب مكرّسة لتقديم الدعم إلى العائلات.

12- إنشاء نقاط اتصال محددة جيداً يمكن للعائلات الرجوع إليها

يجب على بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية وباقي الأطراف المشاركة في البحث عن المهاجرين المفقودين مساعدة العائلات على الإشعار بفقدان القريب وتقديم المعلومات ذات الصلة والحصول عليها باتباع إجراءات بسيطة وسهلة، تثق العائلات في أمنها وسريتها. ونظراً لكثرة الوكالات المشاركة في معالجة المعلومات ذات الصلة غالباً، بما في ذلك الوكالات التابعة لاختصاصات قضائية متنوعة الانتماءات الجغرافية، يجب على الأطراف الفاعلة المعنية، لاسيما الدول، أن تسعى إلى تعيين نقاط اتصال محددة المعالم تستطيع العائلات الرجوع إليها بخصوص المعلومات.

ويجب على نقاط الاتصال هذه أن تعمل أيضاً على تيسير التواصل مع عائلات المهاجرين المفقودين عبر الحدود من خلال الممثلات القنصلية وغيرها، و/أو التعاون مع المنظمات غير الحكومية والدولية في بلدان المنشأ وبلدان العبور والوجهة النهائية. وعندما يتعذر ذلك يمكن التفكير في الاعتماد على دور الشبكات غير الرسمية لهذه الدول وأيضاً على مجتمعات الشتات كقنوات لنقل المعلومات وتداولها.

13- فهم احتياجات العائلات وتلبيتها

بالإضافة إلى الكشف عن مصير المفقودين غالباً ما تشكو عائلات المهاجرين المفقودين مجموعة من الاحتياجات الأخرى القانونية والإدارية والاقتصادية والطبية والنفسية. وعلى الرغم من مهمتها المحددة، فإنه من الواجب على كل وكالة تتفاعل مع عائلات المهاجرين المفقودين السعي إلى فهم احتياجاتها فهماً شاملاً. وحيثما كانت الأطراف الفعالة عاجزة عن الاستجابة للاحتياجات المحددة بنفسها، وجب إحالة هذه المهمة إلى هيئات تملك قدرة تامة على ذلك. وكجزء من تقييم احتياجات العائلات يجب تحديد معدّل التواصل والأساس الذي يقوم عليه.

14- زيادة حجم المعلومات المنقولة إلى العائلات

تكون نوعية وكمية المعلومات المنقولة إلى العائلات حاسمة في تلبية احتياجات العائلات وإدارة توقعاتها خلال عملية البحث عن المفقودين. وعلى هذا النحو يجب على الدول وأية أطراف فاعلة أخرى ساعية إلى الاستجابة لاحتياجات العائلات أن

تعمل على تزويدها بمعلومات غزيرة الكمية وعالية الجودة في الوقت المناسب وفي لغة تفهمها.

15- وضع بروتوكولات لضمان نقل معلومات بشكل مناسب عن الإشعار بتحديد الهوية

يجب تدريب المهنيين على التوضيح الشامل لمحتويات تقارير تحديد الهوية المتعددة التخصصات لأقارب المتوفين، خاصة عندما تكون المعلومات الواجب تقديمها مرتبطة بالطب الشرعي. وتقدم هذه المعلومات للأقارب شخصياً حيثما أمكن، بلغة يفهمونها وبوضوح وبتعاطف وفي أماكن محمية وأمنة. ويجب أيضاً تسليم نسخة من تقرير تحديد هوية المهاجرين المفقودين إلى العائلات باللغة التي تفهمها. وللقيام بهذه المهمة يُفضّل الاستعانة بفرق متعددة التخصصات، تشمل خبراء في الطب الشرعي، على سبيل المثال، وكذلك خبراء في الطب النفسي وفي القانون.

16- احترام مبدأ عدم التمييز بضمان تكافؤ الفرص لكل العائلات

يجب معاملة عائلات المهاجرين المفقودين على قدم المساواة ودون تمييز أياً كان، من حيث العرق أو اللون أو التنوع الجنسي أو السن أو اللغة أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي وغيره أو المعتقدات أو الممارسات الثقافية أو الملكية أو الولادة أو الحالة العائلية أو التوجه الجنسي أو الانتماء العرقي أو الاجتماعي أو الإعاقة.

17- تصميم تفاعلات مثلى ووقائية لتبيان الاحتياجات المختلفة لأفراد العائلات

قد يشكوا أفراد العائلات احتياجات متنوعة، حسب مجموعة من العوامل، منها التنوع الجنسي والسن والوضع الاقتصادي والقانوني والإعاقة، من جملة أمور أخرى، تلك الاحتياجات التي قد تشكوها الشعوب الأصلية وأفراد المجموعات العرقية أو الثقافية وأفراد مجتمع السحاقيات والشواذ ومزدوجي الميول الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين. وقد يستوجب أي تحاور مع هؤلاء الأفراد اتباع أساليب معينة والاعتماد على تجربة ومعرفة محددة لضمان الفعالية وتفادي الضرر أو التمييز. وثمة أيضاً حاجة لمراعاة الطبيعة المتعددة الجوانب للضعف والتمييز والحرمان التي يمكن أن تؤثر على التعاون مع هؤلاء الأفراد وتعيق مشاركتهم الفعالة.

- يجب إيلاء عناية خاصة للإعالة في التنوع الجنسي بسبب الأضرار والاحتياجات الناجمة عن فقدان أحد الأقارب. وبالتالي يجب التفاعل من منظور التنوع الجنسي وتكليف موظفات من الإناث مدربات تدريباً لائقاً. ولما كان معظم المفقودين من الرجال، فإن الضعف الاقتصادي والفراغ القانوني هما مشكلتان رئيسيتان تثقلان كاهل أفراد العائلات من الإناث.

- ينبغي مراعاة المصالح العليا لأي طفل دون 18 فقد أحد أبويه أو معيل آخر أثناء تقديم الخدمات أو الدعم له بمفرده ولعائلته سواء كان الطفل مع خليفته الأسرية أو منفصلاً عنها. وعند ذلك لا بد من مراعاة رغبات الطفل في جميع الأمور الخاصة بمصالحه وأخذها في الحسبان بأساليب تلائم سنّه ونضجه. وفي حال ظل الطفل منفصلاً عن عائلته بعد اختفاء أحد أقاربه، يجب تعيين وصيّ قانوني ولمّ شمله بأفراد عائلته الآخرين أو وضع ترتيبات بديلة للرعاية علاوة على تقديم الدعم المناسب، مثل الدعم النفسي المتخصص اللازم قبل وأثناء عملية البحث عن القريب المفقود.

18- الاعتماد على ذوي المهارات المناسبة للتعامل مع العائلات وتوظيف الفرق متعدد التخصصات

يجب على كل الذين يتفاعلون مع أفراد العائلات أن يتلقوا تدريباً يمكنهم من تقييم احتياجاتهم والاستجابة لها وتطبيق المبادئ التوجيهية لضمان تقديم المساعدة الضرورية والسريعة. وبالإضافة إلى الحاجة إلى معرفة مصير المفقودين، قد تشكو العائلات احتياجات ملحة أخرى ويجب أن تكون جميع الأطراف المتفاعلة مع العائلات على دراية بكيفية ضمان تلبيةها. ويجب أن تمتلك هذه الأطراف أيضاً المهارات لضمان تماشي كل تفاعل مع نهج "عدم إلحاق الضرر".

19- دعم جمعيات العائلات والتفاعل معها كسبيل مهم للمشاركة

تمثل جمعيات العائلات سبيلاً خاصاً ومفيداً لمشاركة العائلات لأنها تؤدي دور الوسيط الجدير بالثقة بينها وبين الأطراف الأخرى (بما فيها الدول) في الداخل والخارج. ويمكن لهذه الجمعيات أن تدعم تبادل المعلومات في الاتجاهين وأن تكون نقطة الاتصال ذات

المصداقية لدى العائلات حتى تتحد وتتآزر وتقدم الدعم المتبادل. وفي حالات عدم وجود هذه الجمعيات أو استحالة وجودها، يمكن لمجموعات أخرى، بما فيها المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين والمنظمات الدينية والشبكات الأخرى أن تكون في موقع أفضل لتوفير التضامن وتقديم الدعم ومناصرة العائلات.